المؤتمر العالمي السابع عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية

التمويل الرقمي والشمول المالي: الإطار الشرعي والرقابي

١-٢ نوفمبر ٢٠٢٢

الإطار القانوني والرقابي للتمويل الرقمي والشمول المالي

بالتركيز على المبادرة السعودية

د.عبدالباري مشعل

بسم الله الرحمن الرحيم

الإطار القانوني والرقابي للتمويل الرقمي والشمول المالي

بالتركيز على المبادرة السعودية

مقدمة

الحمدلله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

أُعدَّت هذه الورقة للمشاركة في المؤتمر العالمي السابع عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية الذي تنظمه الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية "إسرا" بجامعة إنسيف بناء على دعوة كريمة من فضيلة الشيخ داتوك الأستاذ الدكتور محمد أكرم لال الدين المدير التنفيذي لأكاديمية "إسرا"، فله جزيل الشكر وأتشرف بالمساهمة في هذا الحدث السنوي المبارك.

هذا المؤتمر العالمي المتخصص غدا معلمًا بارزًا للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا والعالم. وعلى مدار سبعة عشر عامًا تُشدُّ إليه الرِّحال من كل فجٍّ عميق، وتهوي إليه أفئدةٌ من الخبراء والعلماء والباحثين ليشهدوا منافع علمية وأخرى معنوية من التحابب والتوادد في طريق العلم وساحة البذل والعطاء.

مؤتمر هذا العام بعنوان "التمويل الرقمي والشمول المالي: الإطار الشرعي والرقابي"، ورغم جاذبية الحديث في الإطار الشرعي لهذا الموضوع غير أن هذه الورقة حسب تحديد الجهة المنظمة اقتصرت على تناول الإطار القانوني والرقابي للتمويل الرقمي والشمول المالي، وتهدف إلى التعرف على مبادرات وابتكارات الهيئات التنظيمية حول المنظومة الرقابية لتنظيم التمويل الرقمي والشمول المالي.

عرضت الورقة لمحة عن المبادرة الدولية والمبادرات العربية، ثم أبرز ملامح المبادرة السعودية والإطار القانوني والرقابي الخاص بها. ولتحقيق هذا الغرض تم تقسيم الورقة بالإضافة إلى المقدمة والخلاصة والنتائج على النحو الآتي:

١. المبادرات التنظيمية الدولية والعربية .

٢. إنجازات المباردة السعودية.

٣. الإطار القانوني والرقابي للمبادرة السعودية.

٤. مشروع عابر

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

-١-

المبادرات الدولية والعربية

١. يقصد بالتمويل الرقمي تقديم الخدمات المالية والتمويلية من خلال التقنيات الحديثة، ووفقًا لبعض الدراسات يؤثر التمويل الرقمي إيجابيًا على الشمول المالي من خلال إدماج شرائح مستبعدة في التعاملات المالية البنكية، ولهذا آثار إيجابية أيضًا على الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي (غرايبة: ٧٤، ٧٧، ٨٧). وأشارت بعض الدراسات إلى أن مستوى المعرفة المالية لدى الأفراد من عملاء البنوك المصرية يزيد من تحسين مستوى الشمول المالي (الحريري: ٨٧٥). وقد نوهت بعض الدراسات بأن التحول التقني سينعكس في تطوير وتحديث البنية المؤسسية والتنظيمية الأمنية والتشريعية والقانونية على مستوى الدول (الزهراء: ٥٤٣). وقد تناولت بعض دراسات صندوق النقد العربي تطورات التقنية المالية وأثرها في الشمول المالي في العديد من البلاد، وأشارت إلى أنه حسب التقديرات الدولية يساهم الشمول الرقمي في نفاذ ١,٧ مليار شخص إلى الخدمات المالية الرسمية ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (طلحة والفران: ١).

٢. وعلى صعيد موضوع الورقة أشارت بعض الدراسات إلى أن أبرز التحديات التي تواجه التمويل الرقمي هو الفراغ التشريعي وعدم مواكبة التشريعات للتطورات الحديثة، وتحديد الهوية أو التواقيع الرقمية، وخصوصية العميل، والمسؤولية عن الأخطاء والإخفاقات التقنية، ومخاطر أمن المعلومات (الاحتيال وغسل الأموال) ومخاطر الاختراق (الأمن السيبراني)، بالإضافة إلى ضعف الوعي التقني (شحاده: ٢٤٥-٢٤٧).

٣. مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ولجت بالفعل عصر التحول الرقمي، وعلى مستوى النظر الفقهي والمقاصدي يمكن القول بأن التقنيات الرقمية المستخدمة تندرج في خانة الوسائل

الإجرائية، واستعمالها في المعاملات المالية الإسلامية ينبغي ألا يقتصر على رفع كفاءة تنفيذ المعاملات من الناحية الفنية؛ بل من المهم أن يسهم بشكل فعال في تعزيز متطلبات الحوكمة الشرعية وضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ذات الصلة. وقد نوهت بعض الدراسات بأهمية التحول الرقمي لدى المؤسسات المالية الإسلامية في تقديم منتجاتها وخدماتها (البشير ٢٠١٨، المرزوقي٢١٠٩، غراية ٢٠١٩، شحاده:٢٠٢١)، كما لاحظت دارسة عن "أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية" إلى أن مؤشر الشمول المالي المقاس بأجهزة الصراف يستجيب للتغيرات في مؤشر التطور المالي الإسلامي (الجويني وقندوز: ٢٣). ورغم جاذبية تناول الجانب الشرعي للتمويل الرقمي والشمول المالي غير أن هدف هذه الورقة اقتصر على الجانب القانوني والرقابي كما سبق بيانه في المقدمة.

٤. أصدر البنك الدولي بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات كتيب التنظيم الرقمي "الإصدار الثالث"، يوفر الكتيب صورة شاملة للحالة الراهنة في عام ٢٠٢٠، وهو "بمثابة كتيب أساسي لمساعدة الهيئات التنظيمية وواضعي السياسات في اتخاذ قرار بشأن التنظيم الرقمي المناسب، وتقييم فعاليته. والهدف من هذا الإصدار الجديد من الكتيب هو توفير موارد وتحليلات عبر الإنترنت لمساعدة الهيئات التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى أنحاء العالم على بناء القدرات فيما يتعلق بالقضايا التنظيمية المعاصرة وأفضل الممارسات في الاقتصاد الرقمي" (الكتيب: التمهيد).

٥. أوضح الكتيب أن التطبيقات الرقمية اليوم تتخلل جميع جوانب الاقتصاد والمجتمع، وهذا يتطلب التعاون بين الهيئات التنظيمية لمختلف القطاعات في الدولة أو إنشاء وكالات متخصصة جديدة للاستجابة للقضايا الناشئة عن الاقتصاد الرقمي. حدد الكتيب تسعة مجالات تمثل في نظر الباحث الأبعاد القانونية والرقابية التي تؤطر تنظيم الاقتصاد الرقمي (الكتيب: المقدمة)، وهي فصول الكتيب:

أ) الحوكمة التنظيمية والاستقلالية.

ب)المنافسة والاقتصاد.

ج) النفاذ للجميع.

د) شؤون المستهلك.

هـ) حماية البيانات والثقة.

و) إدارة الطيف.

ز) الاستجابات التنظيمية للتكنولوجيا المتطورة.

ح) التنظيم التقني.

ط) اتصالات الطوارئ.

٦. يمثل الاقتصاد الرقمي أحد المحاور الأساسية التي تضمنتها استراتيجة صندوق النقد العربي الخمسية (٢٠٢٠-٢٠٢٥) لمساندة جهود الدول العربية على صعيد التحول الرقمي في المجالات ذات الأولوية مثل: رقمنة المالية العامة، ورقمنة الخدمات المالية والمصرفية، والشمول المالي الرقمي، والتقنيات المالية الحديثة، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني (قعلول وطلحة: ٣). وقد أصدر الصندوق دراسة بعنوان: "الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات"، بهدف تشخيص واقع التحول الرقمي في الدول العربية من خلال الموضوعات الجوهرية مثل: الخطط والاستراتيجيات لتعزيز التحول الرقمي، الأطر القانونية والتشريعية المنظمة لهذا التحول، قياس عملية التحول الرقمي والمؤشرات المستخدمة في عملية القياس، والبنية التحتية المساندة للتحول الرقمي. وقد رصدت الدراسة المنصات والتطبيقات الرقمية في الدول العربية وواقع الاقتصاد الرقمي في ظل جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، والتحديات والرؤى المستقبلية.

٧. ومن خلال دراسة تجارب التحول الرقمي في عدد من الدول العربية توصلت الدارسة المذكورة إلى أن استحداث وزارات معنية بالاقتصاد الرقمي ساعد على الإسراع بوتيرة التحول الرقمي في كل من الأردن والإمارات، كما بينت المكاسب المختلفة التي حققتها بعض الدول العربية نتيجة للتحول الرقمي الذي ساهم على سبيل المثال في خفض تكلفة إنجاز الخدمات الحكومية بنسبة بلغت ٨٨٪ وساعدت على تطور ونمو ومساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي

لتصل غلى ١٧٪ في البحرين، واشارت الدراسة إلى تركيز خطط التحول الرقمي في القطاعات الداعمة للتنويع الاقتصادي كما في عمان وقطر، وعلى خدمات الدفع الرقمي كما في مصر والسودان والصومال، الأمر الذي ساهم في زيادة مستويات الشمول المالي في هذه الدول، وعلى سبيل المثال أدى التحول الرقمي إلى زيادة نسبة مستخدمي الخدمات المالية عبر المحمول إلى ٧٢٪ من إجمالي السكان البالغين في الصومال (قعلول وطلحة: ٤).

٨. وعلى مستوى الأطر التشريعية والتنظيمية رصدت الدراسة أن بعض الدول العربية تبنت تشريعات خاصة بالاقتصاد الرقمي، فيما لجأت بعض الدول إلى صياغة قوانين خاصة ببعض القضايا ذات الصلة بالتحولات الرقمية مثل التوثيق الإلكتروني، والأمن السيبراني، ومكافحة جرائم تقنية المعلومات، وقوانين الدفع الإلكتروني. وعلى مستوى التحديات توصي الدراسة بإنشاء جهة متخصصة معنية بغرض تسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاعات كافة (قعلول وطلحة: -١٠، ٢٥).

-٢-

أبرز ملامح المبادرة السعودية

١. من أبرز إنجازات "برنامج تطوير القطاع المالي" في المملكة العربية السعودية لدعم الابتكار والشمول المالي وتسريع عجلة رقمنة الاقتصاد السعودي؛ اعتماد استراتيجية التقنية المالية، وتدشين نظام المدفوعات الفورية (سريع)، وزيادة حصة المعاملات غير النقدية إلى نسبة ٥٧٪ لعام ٢٠٢١ من إجمالي عمليات الدفع في المملكة، والترخيص لبنكين رقميين محليين[١]، بالإضافة إلى إطلاق سياسة المصرفية المفتوحة. وحققت المملكة المرتبة الثانية عشر في مؤشر توفر رأس المال الجريء ضمن أبرز المؤشرات الفرعية في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادرة عن مركز التنافسية العالمي (التقرير:: ٦). وشهد العام ٢٠٢١ نموًا في التمويل الإقراضي والرأسمالي، وضمان التمويل لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ إذ بلغت قيمة ضمانات التمويل المقدمة من برنامج "كفالة" أكثر من ١٢ مليار ريال، استفادة منها ٢١٧٨ منشأة في مباردة الإقراض غير المباشرة، في حين استفادت ٣١٧ منشأة من الشركة السعودية للاستثمار الجريء بإجمالي مبالغ وصلت إلى ٢٩٨ مليون ريال

[١] وفي الربع الثاني تم الترخيص لبنك رقمي ثالث.

(التقرير:: ٩). وفيما يلي تفصيل بعض الإنجازات التي شملها تقرير "برنامج القطاع المالي" لعام ٢٠٢١.

٢. كفالة: يهدف برنامج "كفالة" إلى مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل الاسلامي اللازم لتطوير وتوسيع أنشطتها، وتشجيع المؤسسات المالية على التعامل مع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى جذب شريحة جديدة من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لم تعتد على التعامل مع جهات التمويل وذلك لتنمية وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحقيق دورها الهام في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في توفير فرص عمل جديدة، وتنمية المحافظات الأقل نشاطاً اقتصادياً https://www.kafalah.gov.sa/.

٣. فنتك السعودية: هي مبادرة أطلقها البنك المركزي السعودي بالتعاون مع هيئة السوق المالية تحت مظلة برنامج تطوير القطاع المالي لدعم عملية تطوير قطاع التقنية المالية (فنتك) في المملكة العربية السعودية. يتمثل طموح فنتك السعودية في تحويل المملكة العربية السعودية إلى وجهة للابتكار في قطاع التقنية المالية تتميز بمنظومة مزدهرة ومسؤولة. تسعى فنتك السعودية إلى تحقيق ذلك من خال دعم عملية تطوير البنية التحتية اللازمة لنمو قطاع التقنية المالية وبناء القدرات والمواهب التي تتطلبها شركات التقنية المالية ودعم رواد أعمال التقنية المالية في كل مرحلة من مراحل تطورهم (فنتك).

٤. الترخيص لبنكين رقميين محليين في العام ٢٠٢١ عن طريق تحويل شركة المدفوعات الرقمية السعودية (STC Pay) لتصبح بنكًا رقميًا محليًا (بنك اس تي سي) لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة برأس مال يبلغ ٢,٥ مليار ريال، وتحالف عدد من الشركات والمستثمرين بقيادة شركة عبدالرحمن بن سعد الراشد وأولاده لتأسيس بنك رقمي محلي (البنك السعودي الرقمي) برأسمال يبلغ ١,٥ مليار ريال (التقرير: ١٧). وفي الربع الأول من عام ٢٠٢٢ تم الترخيص لبنك دال٣٦٠ الرقمي برأسمال ١,٦٥ مليار ريال يملكه تحالف مستثمرين من المنشآت والأفراد، بمشاركة صندوق الاستثمارات العامة، وبقيادة شركة دراية المالية.، وهو بنك إسلامي.

٥. تدشين نظام المدفوعات الفورية "سريع"، يزيد النظام من فعالية دوران السيولة في النظام النقدي وتقليل الاعتماد على التعاملات النقدية وما يصاحبها من تكاليف تشغيلية، ويزيد من التعاملات الإلكترونية. تم تشغيل النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة والمعروف اختصاراً بـ "سريع" في ١٤١٨/١/١١٨هـ الموافق ١٩٩٧/٥/١٤م وهو من أحدث نظم المدفوعات والتسويات البنكية متوجاً بذلك عقداً من الإنجازات الكبيرة التي شهدتها المملكة العربية السعودية في مجال الأعمال المصرفية (الإلكترونية) وقد أحدث نظام "سريع" والذي تم تصميمه وفقاً لمفهوم التسويات الإجمالية الآنية ثورة في مجال الأعمال المصرفية الآلية والمعاملات التجارية في المملكة حيث يشكل البنية الأساسية التي يعتمد عليها عدد من أنظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة وتشمل هذه

الأنظمة غرف المقاصة الآلية (ACH) وهو نظام لمقاصة الشيكات آليا والشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN) التي تربط شبكات أجهزة الصرف الآلي وتحويل الأموال إلكترونيا عند نقاط البيع (EFTPOS) كما إنها تشمل أيضاً نظام تسوية الأوراق المالية (تداول). إن النقلة التقنية والخدمات المصرفية الحديثة التي أحدثها نظام "سريع" في القطاع المصرفي السعودي تعتبر علامة مميزة في تاريخ تطور نظم المدفوعات في المملكة منذ إصدار أول ريال معدني سعودي في عهد المغفور له جلالة الملك عبد العزيز عام ١٣٤٦هـ وقد تم اقتباس شعار نظام "سريع" من هذا الريال لربط سلسلة تطور المدفوعات في المملكة (سريع).

٦. حققت المدفوعات الإلكترونية في قطاع التجزئة – الأفراد نسبة ٥٧٪ من إجمالي عمليات الدفع المتاحة بما فيها النقد في المملكة متجاوزة النسبة المسنهدفة لبرنامج القطاع المالي لعام ٢٠٢١ والتي حددت بنسبة ٥٥٪. والخطة الاستراتيجية للبنك المركزي تستهدف الوصول إلى نسبة ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥ (التقرير: ١٩).

٧. تخطي عدد أجهزة نقاط البيع داخل المملكة حاجز المليون جهاز في أكثر من ١٨٠ مدينة وقرية، مع نمو كبير في العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع بنسبة ٨٠٪ بفي العام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠. وهذايشير إلى زيادة قناعة المستهلكين والمتاجر عمومًا في الاعتماد على وسائل الدفع الرقمي في تعاملاتهم اليومية، الأمر الذي يساعد على سرعة رقمنة الاقتصاد السعودي.

(التقرير: ٢٠). تصدرت المملكة أعلى معدل في تبني المدفوعات غبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC) بنسبة ٩٤٪ على مستوى الاتحاد الأوربي وهونغ كونغ وكندا، ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (التقرير: ٢٠-٢١).

٨. إطلاق برنامج "مسرّعات" لدعم نمو شركات التقنية المالية الناشئة؛ وذلك بغرض نقل أفضل الممارسات والأدوات والموارد المتاحة للشركات الناشئة في مجال التنقية المالية لتطوير وتوسيع نطاق أعمالها القائمة في المملكة وتطوير استرايتجياتها (التقرير ٢٢).

٩. بلغ عدد شركات التقنية المالية المرخصة في نهاية ٢٠٢١م ١٨ شركة ١٤ شركة في مجال تقديم خدمات المدفوعات، و٤ شركات في مجال التأمين والتمويل (التقرير ٢٣).

١٠. تم التصريح ل ٣٤ شركة تقنية مالية للعمل تحت مظلة "البيئة التجريبية التشريعية" داخل البنك المركزي السعودي؛ لتقديم حلول ابتكارية مثل: الحلول الادخارية للأفراد، منصات التمويل الجماعي بالدين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، المدفوعات الرقمية، خدمة الدفع الآجل، وقد عملت خلال العام ٢٠٢١م ١٤ شركة تقنية مالية تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية (التقرير: ٢٤).

١١. تدعم هيئة السوق المالية التقنية المالية من خلال خلق بيئة تشريعية وتنظيمية لاستقطاب نماذج الأعمال المبتكرة والتقنيات الناشئة التي تفتح آفاق جديدة لتسهيل التمويل وتحفيز الاستثمار ومن ثم خلق كيانات اقتصادية تعزز من العمق والتنوع للقطاع المالي. وقد قامت الهيئة بتعديل تعليمات

تصريح تجربة التقنية المالية لتسخين الإطار التنظيمي الداعم لابتكارات التقنية المالية في السوق المالية. ويضم مختبر التقنية المالية حاليًا ١٦ شركة مصرح لها تغطي ٦ نماذج مختلفة لأعمال التقنية المالية (التقرير: ٢٥، ٢٧).

١٢. وقعت السوق المالية مذكرة تفاهم مع بورصة الأوراق المالية السويسرية بشأن رقمنة الخدمات المالية المستدامة والوصول المتبادل إلى أسواق البلدين وإدارة الديون السيادية، وبموجب الشراكة بين "كلير ستريم" و "إيداع" قامت كلير ستريم (مزود خدمات ما بعد التداول لمجموعة البورصة الألمانية بربط السوق المالية السعودية بشبكتها عبر إنشاء روابط مع شركة مركز إيداع الأوراق المالية "إيداع" لتيسير دخول المستثمرين الدوليين للسوق المالية السعودية. ويسمح ذلك لعملاء كلير ستريم المؤهلين بالوصول إلى تداول السعودية والاستثمار فيها (التقرير: ٣٠-٣١).

١٣. حصل البنك المركزي السعودي على جائزة التاثير العالمية لعام ٢٠٢١ التي تمنحها لجنة البنوك المركزية ضمن جوازها العالمية للبنوك المركزية في التقنيات المالية والتقنيات التنظيمية، وتمنح الجائزة للمنظمات الإشرافية المالية المتميزة، التي أظهرت قدرة حقيقية على الابتكار والتطوير ضمن مجتمع البنوك المركزية على مستوى العالم (التقرير: ٢٦).

١٤. حققت المملكة المرتبة ١٢ في مؤشر توافر رأس المال الجريء ضمن أبرز المؤشرات الفرعية في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية. وقد ساعدت مبادرة رأس المال الجريء التي أطلقتها الهيئة العامة

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، على خلق بيئة تنافسية تشجع دخول منشآت جديدة إلى السوق وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من النمو والتوسع، وإيجاد الحلول التمويلية المناسبة والفرص الاستثمارية خلال مراحل نموها المختلفة، وذلك لرفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٥٪ في ٢٠٣٠. وقد استفادت ٢١٦٤ منشأة من "مبادرة الإقراض غير المباشر"، كما تم تقديم كفالات بمبلغ ١٠,٢ مليار ريال نتج عنها تمويلات ل ٥٥٤٦ منشآة بقيمة ١٣ مليار ريال عبر مبادرة "كفالة" خلال العام ٢٠٢١. وقد حقق برنامج كفالة نموًا بنسبة ٤٧٪ في المناطق الرئيسية و ١٨٠٪ في المناطق الواعدة لعام ٢٠٢١ بالنظر إلى عدد المنشآت المستفيدة بالمقارنة بالعام ٢٠٢٠ (التقرير ٦١-٦١).

١٥. أطلق البنك المركزي تطبيق مالي لتعزيز الوعي والتمكين المالي للأطفال من عمر ٨ سنوات حتى ١٢ سنة لإكسابهم الثقافة المالية المهارات اللازمة لإدارة مواردهم المالية على الوجه الصحيح.

١٦. أطلق البنك المركزي النسخة الأولى من "منصة البيانات المفتوحة" والتي تحتوي الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية للمملكة، بغرض توفير بيانات دقيقة وحديثة للمختصين والمهتمين، وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية.

-٣-

البعد التنظيمي والرقابي للمبادرة السعودية

١. أصدر البنك المركزي السعودي "سياسة المصرفية المفتوحة" وعند تطبيق هذه السياسة سوف تتمكن جهات جديدة من تقديم الخدمات المالية، ومن ثم تعزيز الاقتصاد الرقمي. سيتمكن عملاء البنوك من إدارة حساباتهم البنكية ومشاركة البيانات بشكل آمن، حيث يتاح للعملاء السماح للطرف الثالث من مزوجي الخدمات ابالوصول إلى المعلومات البنكية الخاصة به من خلال موافقة صريحة وواضحة، ومن ناحية أخرى يمكن للعملاء من الاستفادة من أفضل المنتجات والخدمات المالية بدءًا بدمج جميع الحسابات في لوحة تحكم واحدة، وانتهاءً بإيجاد أنماط أكثر سلاسة في الأنشطة المصرفية اليومية (التقرير:٤٧).

٢. تم إطلاق مبادرة المصرفية المفتوحة مع نهاية العام ٢٠٢١ وقد أوضح تقرير فنتك في المملكة الفوائد المحتملة للمصرفية المفتوحة فيما يأتي (فنتك: ٥):

- الابتكار المباشر، من خلال تعزيز فرص تطوير منتجات وخدمات جديدة، وزيادة قيمة الخدمات المقدمة من الجهات المالية وخلق مصادر دخل إضافية.

- زيادة الشمول المالي، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الائتمان لجزء أكبر من الأفراد. والمساهمة في تحسين الوضع المالي ونشر الوعي المالي.
- زيادة التنافسية، من خلال دعم المشاركين في السوق لتصميم وتقديم خيارات مخصصة للعملاء وبأسعار تنافسية بغرض كسب رضا العملاء.
- زيادة كفاءة النظام المصرفي، من خلال تمكين العملاء من مشاركة بياناتهم البنكية على الفور مع مزودي الخدمات الخارجيين (أطراف ثالثة)، وتسهيل سبل عقد الشراكات مع الخدمات الخارجيين (أطراف ثالثة).

٣. أصدر البنك المركزي السعودي "الإرشادات والمعايير الإضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية في المملكة العربية السعودية"، في فبراير ٢٠٢٠، وقد نصت هذه الإرشادات بأنها متطلبات إضافية لما جاء في الإرشادات والمعايير الأساسية لطلب منح الترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية المنشورة على موقع البنك المركزي (الإرشادات: ٣). وقد اشتملت الإرشادات على ما يأتي:

- الغرض ونطاق التطبيق.
- الشروط الواجب توفرها في طلب الترخيص.
- خطة العمل.

- متطلبات رأس المال والسيولة.
- التواجد المكاني في مقر رئيس، وليس متطلبًا فتح فروع.
- الحوكمة.
- إدارة المخاطر والرقابة.
- الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مخاطر التقنية والأمن السيبراني.
- التقييم المستقل للتقنية والأمن السيبراني ووترتيبات غسل الأمول وتمويل الإرهاب.
- إسناد المهام إلى طرف ثالث.
- خطة الخروج في حال مواجهة صعوبات في تحقيق الأهداف المنشودة كترحيل الحسابات المصرفية والأموال إلى بنك آخر.
- المتطلبات الاحترازية والإشرافية.
- حماية العملاء.

٤. تم إصدار قواعد ممارسة نشاط "التمويل الجماعي بالدين" المحدثة (ديسمبر ٢٠٢١) بموجب الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزي في نظام مراقبة شركات التمويل. (التقرير: ٤٩). وتنظم هذه القواعد ممارسة "منصات التمويل الجماعي بالدين" القائمة على شبكة الإنترنت أو

أي وسيلة رقمية والتي تديرها منشأة التمويل الجماعي بالدين. ويهدف البنك المركزي من خلال هذه القواعد إلى جذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة للعمل تحت إشرافه، وبما يضمن كفاءة عمل هذه الشركات من خلال الالتزام بمتطلبات أمن المعلومات، وحوكمة الشركات، والتنظيم الداخلي، والإسناد، وإدارة المخاطر والالتزام، والمراجعة الداخلية، إضافة إلى تشجيع الابتكار بالمنتجات التمويلية؛ يساهم في توفير منتجات تمويلية حديثة تلبي رغبات المستفيدين. وتجمع المنصة بين المشاركين في قيمة التمويل والمنشآت المستفيدة من التمويل (القواعد: ٣). وتتكون اتفاقيات الخدمة بين أطراف العلاقة من عقد بين منشأة التمويل الجماعي بالدين والمشاركين، وعقد بين منشأة التمويل الجماعي والمنشأة المستفيدة من التمويل (القواعد: ١١-١٢). وحسب الدليل التوعوي للتمويل الجماعي بالدين الصادر عن البنك المركزي السعودي؛ يعدُّ التمويل الجماعي بالدين نشاطًا استثماريًا بالنسبة إلى المشارك (مانح الأموال). وكأي استثمار آخر، ينطوي التمويل الجماعي على فرص ومخاطر (الدليل: ١) ويقصد بالتمويل الجماعي بالدين قيام مجموعة من الأشخاص (المشاركين) بتوفير أموال لمنشأة صغيرة أو متناهية الصغر أو متوسطة مسجلة في المملكة (مستفيد)، وذلك عبر منصة تمويل رقمية (مرخصة من البنك المركزي)، تتولى عملية إدارة منح التمويل وتحصيله

من المنشأة المستفيدة ثم سداده إلى المشاركين، وبالتالي فإن العملية تتكون من ثلاثة أطراف: المشاركين المؤهلين (مانحي الأموال أفرادًا ومنشآت)، منصة إلكترونية للتمويل الجماعي بالدين، المستفيد (منشأة متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة) (الدليل: ٣-٤).

٥. الموافقة على نظام المدفوعات وخدماته والذي يمكن البنك المركزي من ممارسة الصلاحيات الرقابية والإشرافية على قطاع المدفوعات في المملكة. (التقرير:٥١).

٦. استمرار التأهيل والتدريب في برنامج الأمن السيبراني، ويشمل أربعة مسارات رئيسة: الدفاع والحماية، الهجوم واختبار الاختراق، البنية التحتية والهيكلة، الحوكمة وإدارة المخاطر، وذلك لقيادة أمن المعلومات نحو التميز والابتكار (التقرير:٥٢). وقد أوضح التقرير السنوي لفنتك السعودية أبرز المهارات المطلوبة في قطاع الفنتك فيما يأتي: تطوير الأعمال، الامتثال ومكافحة غسل الأموال، علم البيانات والتحليلات، تطوير المنتجات، هندسة البرمجيات، ذكاء الأعمال، الأمن السيبراني، تعلم الآلة/الذكاء الاصطناعي، إدارة المشاريع، تصميم واجهات المستخدم وتجربة المستخدم. (فنتك: ٩).

٧. أصدر البنك المركزي خلال العام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ "الدليل التنظيمي لحوكمة تقنية المعلومات في القطاع المالي"، وذلك لضمان الاستخدام الأمثل لموارد تقنية المعلومات، وتقليل مخاطر تقنية المعلومات المتطورة والتقنيات الناشئة. (التقرير: ٥٣). والمؤسسات

المشمولة بالدليل هي: البنوك والمصارف المحلية، والمدفوعات السعودية، وشركات المعلومات الائتمانية ويشمل الأدلة الفرعية الآتية: إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات – إرشادات تهديدات الأمن السيبراني – إطار مكافحة الاحتيال – دليل مكافحة الاحتيال المالي – إطار إدارة استمرارية الأعمال – إطار الأمن السيبراني.

٨. أصدر البنك المركزي السعودي "الإطار التنظيمي للبيئة التجريبية التشريعية" بصيغة محدثة في أغسطس ٢٠٢٢، وقد سبق إطلاقها في عام ٢٠١٨. ودعا الشركات إلى الانضمام إليها واختبار نماذج ومفاهيم أعمال جديدة غير خاضعة لمسار تنظيمي أو تشريعي مطبق، وذلك قبل إطلاقها للمستهلك النهائي. ولإنجاح هذه المساعي التطوير أصدر البنك المركزي أطرًا تنظيمية جديدة بالكامل أو محدثة تخدم قطاعات مختلفة، وأصدر البنك المركزي المزيد من السياسات والتعلميات المتعلقة باستخدام التقنية في الخدمات المالية.

٩. ويقصد بالبيئة التجريبية؛ بيئة حية تمكن المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية الناشئة من اختبار منتج أو خدمة مالية متبكرة في السوق مع مستهلكين حقيقيين خلال فترة محددة مع عدد من الضوابط. وتهدف إلى جذب شركات التقنية المالية المحلية والعالمية المتخصصة إلى تقديم منتجات وخدمات مالية جديدة في السوق السعودية، وتصب أهدافها الاستراتيجية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي

والأنشطة الاستثمارية وتضم عددًا من البرامج ممنها "برنامج تطوير القطاع المالي". (الإطار: ٣).

١٠. تهدف البيئة التشريعية الخاصة بالبنك المركزي إلى تقديم عدد المنافع المباشرة وغير المباشرة للعملاء وأصحاب الحلول الابتكارية والبنك المركزي:

- على مستوى العملاء إلى تهدف إلى تيسير عملية طرح منتجات جديدة في السوق،
- مساعدة أصحاب الحلول الابتكارية على تقليل مدة تطوير وطرح المنتج في السوق، ومساعدتهم على معالجة المتطلبات المتعلقة بالأنظمة والتراخيص،
- تمكين البنك المركزي من دراسة وجمع الحقائق التي يمكن استخدامها في صياغة مسودات القواعد واللوائح الخاصة بالتقنيات المستقبلية وحماية مصالح العملاء والبقاء على اطلاع بأحداث الابتكارات في القطاع.

١١. ويشمل نطاق البيئة التجريبية التشريعية (الإطار: ٤-٥) الآتي:

- أصحاب الحلول الابتكارية التي تتضمن نماذج أعمال أو حلول رقمية لا تغطيها حاليًا لوائح أو انظمة البنك المركزي السعودي السارية مما يتطلب تعديل على الأنظمة واللوائح الحالية بما يتوفق مع تلك الحلول.

- أصحاب الحلول الابتكارية التي تتضمن تقنيات لاتغطيها حاليًا لوائح البنك المركزي السارية مما يطلب إصدار الأنظمة واللوائح والتراخيص اللازمة لتلك الحلول.
- وتشمل البيئة التجريبية المؤسسات المرخصة من البنك المركزي، وشركات التقنية الناشئة غير المرخصة من المركزي من خلال شراكة مع شركة مرخصة بشكل كامل، ويشمل أيضًا شركات التقنية المالية العالمية غير المرخصة من المركزي.
- ولا يشمل نطاق البيئة التجريبية التشريعية استيعاب ما يأتي: أي حلول لا تضيف قيمة جوهرية للحلول المشابهة المطبقة حاليًا، أو تقنيات غير ناضجة، أو حلول يقصد منها الالتفاف على المتطلبات القانونية أو النظامية، أو اختبار تقنيات من غير المقرر اعتمادها في المملكة.

-٤-

مبادرة عابر

١. مبادرة مبتكرة بإدارة البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات المركزي؛ تهدف إلى دراسة إمكانية استخدام تقنيات السجلات الموزعة في تطوير أنظمة الدفع عبر الحدود بين البلدين، وذلك عن طريق استخدام عملة رقمية جديدة صادرة بشكل ثنائي كوحدة تسوية لعمليات البنوك التجارية في كلا البلدين سواء كانت عمليات محلية أو عمليات بين حدود البلدين. وقد أصدر البنكان المركزيان تقريرًا مشتركًا بشأن مشروع عابر في نهاية العام ٢٠١٩. تتضمن بعض الإضاءات حول المشروع. ووفقًا للتقرير تمثلت رؤية املشروع في إنشاء عملة بنك مركزي رقمية يمكن استخدامها لتسوية المدفوعات عبرالحدود بين البنوك التجارية المعنية، وهي أداة يمكن أن تكون مفيدة بشكل خاص لدول الخليج العربية لما تشهده هذه الدول من حركة تجارية نشطة. كما يمكن لهذه الأداة الجديدة أن تساهم في حل مشكلة انخفاض الكفاءة في أنظمة الدفع الحالية القائمة على نظام أعمال البنوك المراسلة التي عادة ما تتسبب بحدوث تأخيرات، جبر البنوك التجارية على الاحتفاظ بحسابات كبيرة لدى بنوكها المراسلة Nostro accounts. وصفت بعض الدراسات (ماكينزي)، ٢٠١٦م هذا الأمر بأنه "مصيدة سيولة" لأن إدارة هذه الأرصدة بالنسبة إلى بعض

البنوك التجارية، يُعرِّضها لتكبُّد تكاليف فرص بديلة وتكاليف امتثال. أما في مشروع عابر أيضا فيتم تحويل الأموال بشكل آني، مما يعني أن البنوك التجارية لن تحتاج إلى امتلاك حسابات نوسترو في البنك المراسل في كل دولة. وعلى الرغم من أن مشاريع أخرى مماثلة كانت قد تضمنت تجارب حول العملة الرقمية من قبل بنكين مركزيين، إلا أن مشروع عابر هو الوحيد الذي اشترط استخدام شبكة واحدة وعملة رقمية واحدة لتسوية المدفوعات عبرالحدود. (عابر: ١١).

٢. أكدت نتائج المشروع على جدوى تقنيات السجلات الموزعة بوصفها آلية للتسوية عبر الحدود، وأكد كذلك على الجدوى الفنية للعملة الرقمية المشتركة الصادرة عن المصرفيين المركزيين في البلدين (عابر: . ٨). ونوه التقرير بأن مشروع عابر ركز على تطوير عملة رقمية للبنك المركزي لاستخدامها كأداة تسوية من قبل البنوك التجارية المشاركة، ولن تكون متاحة لعامة النا وستكون مخصصة فقط لمدفوعات البنوك (عابر: ١٩).

٣. وأشار التقرير إلى رأي تقرير بنك التسويات الدولي حول عملات البنك المركزي المشفرة (بيك ٢٠١٧م) بهذا الخصوص، وهو أنه على الرغم من الدور المهم الذي يمكن للعملات الرقمية للبنك المركزي المخصصة للأفراد والشركات تأديته، كبديل عن النقد في المجتمعات التي يشهد فيها استخدام النقد تراجعًا مثل السويد، إلا أن هناك العديد من المخاطر الكبيرة المرتبطة بهذا الأمر، بحسب ما أفادت به العديد من البنوك المركزية. كتأثير إزالة الوسطاء من سلسلة التوريد على النظام المصرفي

الناتج عن السماح لعامة الناس بالوصول إلى أموال البنك المركزي؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى مخاطر مرتبطة بتسهيل عمليات "سحب الأموال من البنوك" في وقت يتعرف فيها النظام المصرفي للكثير من الضغوطات. لهذا؛ ركزت معظم البنوك المركزية على دراسة حالات استخدام العملات الرقمية للبنك المركزي للبنوك عوضًا عن ذلك (عابر: ١٩).

٤. وتضمن التقرير تفصيلات فنية منها تتجاوز أهداف هذه الورقة ومنها محاولة إعطاء النظام مستوى من اللامركزية وتقييم مخاطر العملة طبقًا لمبادئ بنك التسويات الدولية، لكن على مستوى الأساسيات التوضيحية أشار إلى دورة حياةالعملة الرقمية الخاصة بالتسوية بين البنوك ابتداءً من إصدارها حتى إتلافها على النحو الآتي (عابر: ٢٩):

- يقوم البنك A بالتعهد بتوفير ضمان نقدي في حسابه لدى البنك املركزي.
- يقوم البنك املركزي بتحويل الضمان النقدي من أجل إصدارعملة رقمية جديدة.
- يقوم البنك املركزي بعدها بتوفير العملة الجديدة في حساب البنك A المدرج في السجل.
- يقوم البنك A بنقل العملة الجديدة إلى حساب يملكه طرف مقابل، بنك B في السجل.
- بعد ذلك يقوم البنك B باستلام الضمان النقدي مقابل تسليم العملة عن طريق البنك المركزي الذي يرتبط به ذلك الطرف.
- بعدها يقوم البنك المركزي بإتلاف العملة الرقمية التي استخدمت لتمام هذه المعاملة.

الخلاصة والنتائج

١. عرضت الورقة لمحة عن المبادرة الدولية والمبادرات العربية في مجال التمويل الرقمي والشمول المالي، ثم أبرز ملامح المبادرة السعودية والإطار القانوني والرقابي الخاص بها. ولتحقيق هذا الغرض تم تقسيم الورقة بالإضافة إلى المقدمة والخلاصة والنتائج على النحو الآتي: المبادرات التنظيمية الدولية والعربية، وأبرز إنجازات المباردة السعودية، والإطار القانوني والرقابي للمبادرة السعودية.

٢. يقصد بالتمويل الرقمي تقديم الخدمات المالية والتمويلية من خلال التقنيات الحديثة، ووفقًا لبعض الدراسات يؤثر التمويل الرقمي إيجابيًا على الشمول المالي من خلال إدماج شرائح مستبعدة في التعاملات المالية البنكية، ولهذا آثار إيجابية أيضًا على الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي.

٣. حسب التقديرات الدولية يساهم الشمول الرقمي في نفاذ ١,٧ مليار شخص إلى الخدمات المالية الرسمية ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤. أبرز التحديات التي تواجه التمويل الرقمي هو الفراغ التشريعي وعدم مواكبة التشريعات للتطورات الحديثة، وتحديد الهوية أو التواقيع الرقمية، وخصوصية العميل، والمسؤولية عن الأخطاء والإخفاقات التقنية، ومخاطر أمن المعلومات (الاحتيال وغسل الأموال) ومخاطر الاختراق (الأمن السيبراني)، بالإضافة إلى ضعف الوعي التقني.

٥. مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ولجت بالفعل عصر التحول الرقمي، وعلى مستوى النظر الفقهي والمقاصدي يمكن القول بأن التقنيات الرقمية المستخدمة تندرج في خانة الوسائل الإجرائية، واستعمالها في المعاملات المالية الإسلامية ينبغي ألا يقتصر على رفع كفاءة تنفيذ المعاملات من الناحية الفنية؛ بل من المهم أن يسهم بشكل فعال في تعزيز متطلبات الحوكمة الشرعية وضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ذات الصلة.

٦. يوفر كتيب البنك الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات بشأن التنظيم الرقمي موارد وتحليلات عبر الإنترنت لمساعدة الهيئات التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى أنحاء العالم على بناء القدرات فيما يتعلق بالقضايا التنظيمية المعاصرة وأفضل الممارسات في الاقتصاد الرقمي.

٧. ولأن التطبيقات الرقمية اليوم تتخلل جميع جوانب الاقتصاد والمجتمع، فإن الكتيب يوصي بالتعاون بين الهيئات التنظيمية لمختلف القطاعات في الدولة أو إنشاء وكالات متخصصة جديدة للاستجابة للقضايا الناشئة عن الاقتصاد الرقمي. وقد حدد الكتيب تسعة مجالات تمثل الأبعاد القانونية والرقابية التي تؤطر تنظيم الاقتصاد الرقمي وهي: الحوكمة التنظيمية والاستقلالية، المنافسة والاقتصاد، النفاذ للجميع، شؤون المستهلك، حماية البيانات والثقة، إدارة الطيف، الاستجابات التنظيمية للتكنولوجيا المتطورة، التنظيم التقني، اتصالات الطوارئ.

٨. وعلى مستوى الأطر التشريعية والتنظيمية رصدت دراسة صندوق النقد العربي أن بعض الدول العربية تبنت تشريعات خاصة بالاقتصاد الرقمي، فيما لجأت بعض الدول إلى صياغة قوانين خاصة ببعض القضايا ذات الصلة بالتحولات الرقمية مثل التوثيق الإلكتروني، والأمن السيبراني، ومكافحة جرائم تقنية المعلومات، وقوانين الدفع الإلكتروني. وتوصي الدراسة بإنشاء جهة متخصصة معنية بغرض تسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاعات كافة.

٩. من أبرز إنجازات "برنامج تطوير القطاع المالي" في المملكة العربية السعودية لدعم الابتكار والشمول المالي وتسريع عجلة رقمنة الاقتصاد السعودي؛ اعتماد استراتيجية التقنية المالية، وتدشين نظام المدفوعات الفورية (سريع)، وزيادة حصة المعاملات غير النقدية إلى نسبة ٥٧٪ لعام ٢٠٢١ من إجمالي عمليات الدفع في المملكة، والترخيص لثلاث بنوك رقمية محلية، بالإضافة إلى إطلاق سياسة المصرفية المفتوحة. وحققت المملكة المرتبة الثانية عشر في مؤشر توفر رأس المال الجريء ضمن أبرز المؤشرات الفرعية في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادرة عن مركز التنافسية العالمي. وشهد العام ٢٠٢١ نموًا في التمويل الإقراضي والرأسمالي، وضمان التمويل لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

١٠. تناولت الورقة عرض أبرز البرامج في المبادرة السعودية، ومنها: سريع، فنتك، كفالة، مسرِّعات، منصة البيانات المفتوحة، التأهيل في مجالات الأمن السيبراني، كما تناولت أبرز الأطر

القانونية والرقابية ومنها: سياسة المصرفية المفتوحة، البيئة التجريبية التشريعية، قواعد التمويل الجماعي بالدين، الدليل التنظيمي لحوكمة تقنية المعلومات في القطاع المالي، الإطار التنظيمي للبيئة التجريبية التشريعية، مبادرة عابر.

تم والحمدلله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

د.عبدالباري مشعل

كيري- كارولينا الشمالية

الولايات المتحدة الأمريكية

٢٠٢٢/١٠/٢٩

المراجع

١. الإرشادات، الإرشادات والمعايير الإضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية في المملكة العربية السعودية، البنك المركزي السعودي، فبراير ٢٠٢٠.

٢. الإطار، الإطار التنظيمي للبيئة التجريبية التشريعية، البنك المركزي السعودي، أغسطس٢٠٢٢.

٣. التقرير، التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام ٢٠٢١، برنامج تطوير القطاع المالي، رؤية ٢٠٣٠، المملكة العربية السعودية.

٤. الحريري، بسمة محمد إدريس الحريري، تأثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية – دارسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية –كلية التجارة – جامعة دمياط، م٢، ع٢، يوليو٢٠٢١.

٥. الجويني وقندوز (جمال الجويني وعبدالكريم قندوز)، أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنقطة العربية، صندوق العربي، ٢٠٢١.

٦. الدليل، الدليل التوعوي للتمويل الجماعي بالدين، البنك المركزي السعودي.

٧. الزهراء (بلحسين فاطمة الزهراء وعادل فاطمة الزهراء)، دور تقنيات التمويل الرقمي في تسريع وتيرة التحول للاقتصاد الرقمي: دراسة تحليلية، مجلة التكامل الاقتصادي، م٩ – ع٣- سبتمبر ٢٠٢٠.

٨. سريع، النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة، البنك المركزي السعودي.

٩. شحاده (مها شحاده)، تطبيقات ومخاطر التمويل الإسلامي الرقمي، مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع٥٧، آب ٢٠٢١.

١٠. طلحة والفران (الوليد طلحة وصبري الفران)، الشمول المالي الرقمي، صندوق النقد العربي، موجز سياسات ع١٧ ديسمبر ٢٠٢٠.

١١. عابر، التقرير النهائي لمشروع عابر، البنك السعودي السعودي: ٢٦ ديسمبر ٢٠١٩.

١٢. غراية (زهير غراية)، تأثير التمويل الرقمي على الإدماج المالي والاستقرار المالي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، م١٩/ع١/٢٠٢٠.

١٣. فنتك، فنتك السعودية، التقرير السنوي لفنتك السعودية، فنتك السعودية، البنك المركزي السعودي.

١٤. قعلول وطلحة (سفيان قعلول والوليد طلحة)، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، اكتوبر ٢٠٢٠.

١٥. القواعد، قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين المحدثة، البنك المركزي السعودي، ديسمبر ٢٠٢١.

١٦. الكتيب، كتيب التنظيم الرقمي، منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات بالتعاون مع البنك الدولي، ٢٠٢٠.